ثلاثًا كقوله ألفًا ، ومَنْ خالفنا لا يَرَى ما زاد على الثلاث شيدًا ، وسواءً زاد على الواجب واحدة أو ألفًا أو أقلً من ذلك أو أكثر . لأنه إذا كان لايثبت إنْ تَعَدَّى في القليل لم يثبت في الكثير . لا فرق بين ذلك أعْلَمُهُ . وإنَّما أبطل رسول الله (صلع) طلاق ابن عمر ثلاثًا كلَّه لأنَّه طلَّقها وهي حائض ، ولو كان طلَّقها للسنَّة لثبتت واحدة . لأنه إذا قال : هي طالق فقد ثبتت واحدة .

(٩٩٩) رُوينا عن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : الطلاق ثلاثًا إن كان على طهر كما تجب فهى واحدةً وإن لم تكن على طهر فليس بشيء . (١٠٠٠) وعنه (ع) أنّه سُئل عن الرجل يقول : كلَّ امرأة أتزوّجُها أبدًا فهى طالقً . قال : ليس ذلك بشيء . قيل له : فالرجل يقول : إن تزوّجتُ فلانةً أو تزوّجت بأرضِ كذا (يسميها) فهى طالقً . قال : لاطلاق ولا عِتاق إلّا بعد ملك .

(١٠٠١) وعن رسول الله (صلع) أنَّه نهى عن المطلَّقات (١) ثلاثًا لغير العدَّة وقال : إنَّهنَّ ذواتُ أزواج .

(۱۰۰۲) وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّ رجلًا من أصحابه سأله عن رجل من العامّة طلَّق آمرأته لغير عدّة ، وذكر أنه رغب في تزويجها ، قال : انظر إذا رأيته ، فقل له : طلّقت فلانة إذا علمت أنَّها طاهرة في طهر لم يَمسّها فيه ، فإذا قال : نعم ، فقد صارت تطليقة ، فدَعْها حتى تنقضي عدّتُها مِن ذلك الوقت ثم تَزوّجها إن شئت ، فقد بانت منه بتطليقة بائن وليكُن معك رجلان حين تسأله ليكون الطلاق بشاهدين . ولا يخلو طلاق أبن عمر امرأته الذي أجمع عليه مَنْ خالفنا أن يكونَ جائزًا ، أو غير جائز ،

⁽١) س، ط، ع - فهي من المطلقات. د، ي، ز - من تزويج المطلقات